التحليل القياسي لأثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2018-2000)

Economic analysis of the effect of economic variables on unemployment rates in Algeria during the period 2000-2018

قليل زينب[1]، معروف فاطمة الزهراء[2]

Guellil Zeyneb [1], Marouf Fatima Zohra [2]

[1] جامعة تلمسان (الجزائر)، zeyneb.guellil@univ-tlemcen.dz

[2] جامعة مونس (بلجيكا)، FatimaZohra.MAROUF@student.umons.ac.be

تاريخ الاستلام:2021/12/26 تاريخ القبول: 2022/02/21 تاريخ النشر: 2022/03/21

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر أهم المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة من 2000 -2018 باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد. خلصت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة معنوية وإحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في كل من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، واردات الوقود وكذا مؤشر الاستقرار السياسي وتقدير فعالية الحكومة والمتغير التابع (معدلات البطالة) ما يعني أن معدلات البطالة تتأثر بشكل كبير بالمتغيرات المفسرة.

كلمات مفتاحية: المتغيرات الاقتصادية ، معدلات البطالة، نموذج الانحدار الخطي المتعدد

تصنيفات JEL : B22, C01, E24

Abstract:

This research aims to analyze the impact of the important economic variables on unemployment rates in Algeria in the period from 2000 to 2018 using the multiple linear regression model study.The results of this study concluded that there is a significant and statistically relationship between the independent variables represented in each of the real gross domestic product, fuel imports as well as the political stability index and the evaluation of the effectiveness of the government and the dependent variable (unemployment rates), which means that unemployment rates are greatly affected by the explanatory variables.

Keywords: economic variables, unemployment rates, multiple linear regression model

JEL Classification Codes: E22,C01,B22

[1] **المؤلف المرسل:** قليل زينب ، **الإيميل:** zeynebguellil@yahoo.fr

1-المقدمة:

تعتبر البطالة من أهم المشاكل المؤثرة على اقتصاديات الدول لما تسببه من انعكاسات على الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، كما أنها تمثل صعوبة لصناع القرارات السياسية في البلدان المتقدمة وفي طور النمو.

من بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية عالمية نجد ظاهرة البطالة التي كانت محل الدراسة والاهتمام لدى الكثير من الاقتصاديين والمفكرين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة . وتعد البطالة من المشكلات الأساسية التي عرقلت مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات وتواجهها معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن تأثير البطالة أسال حبر عدة اقتصاديين بهدف تحليل العلاقة الرابطة بين البطالة وعدة متغيرات تخص الاقتصاد الكلي بما فيها متغير النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، حيث نجد أن العلاقة بين هذا الأخير والبطالة قد تم التطرق إليها نظريا سنة 1962 عبر تفسيرها بقانون.OKUN حسب هذا الأخير يوجد علاقة سلبية تربط هذين المتغيرين. حيث يعتبر هذا القانون أن الارتفاع في معدل النمو الاقتصادي يصاحبه انخفاضا في نسبة البطالة المنتشرة وذلك عن طريق تعزيز التوظيف.

يعاني الاقتصاد الجزائري عبر عقود من الزمن، من مشكلة البطالة، شأنه في ذلك شأن البلدان النامية والعربية على وجه الخصوص. ،والتي ما زالت تعاني من البطالة التي تشكل الشغل الشاغل بالنسبة للدولة لما لهذه الظاهرة من أثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية. تأثر الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانيات بالأزمات الخارجية آنذاك، إذ تراجعت معدلات النمو وتفاقمت الأوضاع الاقتصادية والمالية خصوصاً بانخفاض عوائد الصادرات نتيجة لانهيار أسعار البترول وبالتالي تراجعت معدلات الاستثمار، ما أدى بالجزائر إلى إتباع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف القضاء على الاختلالات المالية الداخلية والخارجية .

إن للإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر آثار شملت جميع النواحي والتي من بينها البطالة، حيث غيرت تلك السياسات هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية سواء كانت جزئية كتوجه المؤسسات إلى اعتماد تكنولوجيات حديثة ، التوجه نحو الخوصصة في بعض القطاعات دون الأخرى، أو كانت هذه المتغيرات كلية كالتضخم، معدلات النمو، معدلات الاستثمار والناتج المحي الإجمالي ...الخ.

يعرف الناتج المحلي الخام بأنه عبارة عن إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية، المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة (زميت و حفاي، 2020، صفحة 278). إذ يعتبر كذلك مفسرا لظاهرة ارتفاع معدل البطالة فإن هذه الأخيرة تتأثر كذلك بمتغير اقتصادي كلي أخر والذي يتمثل في التضخم حيث أن الإطار النظري لمنحنى فليبس الرامي إلى توضيح العلاقة الرابطة بين البطالة والتضخم يعتبر أن هذا الأخير يؤثر سلبيا على معدل البطالة (زواد، 2020، صفحة 335) .

توجد دراسات أخرى عكست هده النتيجة بينما لم تجد مجموعة أخرى من الدراسات أي علاقة رابطة بين المتغيرين. وتوصلت دراسة كل من (بن رحو و بن زيدان، 2020، الصفحات 266-267) إلى أنه توجد علاقة متوازنة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الاجمالي والعمل. تعتبر سياسة الانفاق الحكومي من أحد أبرز وسائل السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي ،وبالتالي زيادة في الناتج المحلي الاجمالي ،هذا الأخير يعتبر هدف أي سياسة اقتصادية كانت بحكم أنه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي ومن ثم فهو يشير على العموم إلى جملة من المؤشرات التي تنعكس من خلاله (زرواط و مناد، 2015، صفحة 28) .علاوة على الدراسات السالفة الذكر والتي قامت على تحليل العلاقة بين البطالة والتضخم والناتج المحلي الاجمالي نجد بحوث أخرى تهدف الى دراسة علاقة البطالة بمحددات الاقتصاد الكلي أخرى مفسرة لمتغيرات معدلات البطالة. حيث تقوم هده البحوث على إدماج عدة متغيرات للاقتصاد الكلي كالتجارة الخارجية، القوى العاملة، القيود المفروضة على الحركة العمالية، مؤشر أسعار الاستهلاك، سعر الصرف الفعلي، النمو السكاني، واردات الوقود، مؤشر الاستقرار السياسي وتقدير فعالية الحكومة .... الخ، لا توجد قائمة شاملة والتي تلخص جل محددات معدل البطالة بل أن كل دراسة تقوم بتوظيف المتغيرات الخاصة بهدفها.

اشكالية الدراسة:

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تسجل مستويات مرتفعة في معدلات البطالة. حيث أنه في سنة 2018 بلغ 13،15%، ليرتفع إلى 14،35% خلال سنة 2019 ثم إلى 15،04% في بداية سنة 2020.من هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة على السؤال المحوري الآتي :

ما هي أهم العوامل المؤثرة على معدلات البطالة في الجزائر ما بين الفترة 2000-2018 ؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

-في ما تتمثل أهم المحددات الاقتصادية للبطالة؟

-ماهي أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين البطالة والمتغيرات الاقتصادية الكلية؟

-ماهو النموذج القياسي الذي يفسر العوامل المؤثرة على معدلات البطالة في الجزائر؟

أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الورقة البحثية في دراسة محددات الاقتصاد الكلي للبطالة خلال الفترة 2000- 2018 مع توضيح و شرح طبيعة العلاقة الرابطة بين البطالة و المتغيرات المفسرة و هذا بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية و إلى مختلف الدراسات السابقة.

أهمية الدراسة :

تنبثق أهمية الموضوع من الأهمية البالغة التي تمثلها البطالة في التأثير من جهة على اقتصاديات الدول بحيث تعتبر من أهم معوقات التنمية الاقتصادية. و من جهة أخرى تهديد الأمن الاجتماعي و السياسي للدول. لهذا نولي أهمية إلى تحديد العوامل المفسرة للبطالة بالإضافة إلى تحليل و فهم طبيعة العلاقة الرابطة بين المتغيرات المفسرة و معدلات البطالة.

فرضيات الدراسة :

للإجابة على اشكالية الدراسة المذكورة سابقا و بهدف تحديد المتغيرات المفسرة لمعدلات البطالة و تقديم توضيح للعلاقة بين البطالة و كل عامل مفسر ارتأينا بناء الفرضية التالية :

- وجود علاقة معنوية و إحصائية بين كل من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي، واردات الوقود وكذا مؤشر الاستقرار السياسي وتقدير فعالية الحكومة والمتغير التابع (معدلات البطالة).

المنهج المتبع:

لمعالجة هذا الموضوع يتم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع كما سيتم استخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة. وبغرض الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية وذلك وفقاً لأسلوب دراسة الحالة هنا، لتحليل أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2018. وذلك بدراسة تأثير بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي بما فيها الناتج المحلي الإجمالي ،واردات الوقود، مؤشر الاستقرار السياسي، وتقدير فعالية الحكومة.

الدراسات السابقة:

1. الاستقرار السياسي كمفسر لتغيرات معدل البطالة :

توجد مجموعة من الدراسات هدفت إلى دراسة العلاقة بين تغيرات معدلات البطالة و الاستقرار السياسي. حيث أظهرت هاته الدراسات أنه يوجد علاقة جد قوية بين هذان المتغيرين

.حيث أن معدل البطالة المرتفع بين الشباب بإمكانه أن يزيد من تدهور الأوضاع السياسية الغير مستقرة للدول و ذلك بجعلها عرضة للصراعات المسلحة. في هذا السياق قام الباحثان بتحليل تأثير البطالة على الاستقرار السياسي و ذلك باستخدام إحصائيات 24 دولة نامية خلال الفترة 1980-2010. حيث أظهرت النتائج أن بطالة الشباب ترتبط بشكل كبير بزيادة خطر عدم الاستقرار. و قد أكدت الدراسة أن معدل البطالة المرتفع و المرتبط بالتفاوتات الاجتماعية و الاقتصادية و الفساد يهدد الاستقرار السياسي للدول. .(Azeng ,Thierry U .,2013,pp. 1-25)

و بالتالي يوجد علاقة وطيدة بين سوق العمل (البطالة) و تفشي العنف المدني الذي يؤدي إلى تدهور الاستقرار السياسي. بحيث إذا عجزت الدول على امتصاص معدلات البطالة بتطوير سوق العمل ليصبح قادرا على استيعاب الفائض من فئة طالبين العمل فإن هذه الأخيرة قد تلجأ إلى اختلاق مشاكل اجتماعية و اقتصادية (Azeng,Thierry ,2013,pp. 171) .(Colino, 2012, pp. 661-670). من جهة أخرى يوجد دراسات قد ربطت تحليل علاقة البطالة و الاستقرار السياسي بالأداء الاقتصادي للدول. حيث اعتبرت أن غياب الاستقرار السياسي يضر بأداء اقتصاديات الدول النامية و المتقدمة. حيث قام (Aisen, Francisco, 2011,pp. 151-167) بتحديد أثار عدم الاستقرار السياسي للدول على نموها الاقتصادي باستخدام مقدر (GMM) لنماذج بيانات على عينة تغطي 169 دولة للفترة 1960-2004.

أظهرت النتائج أن درجات أعلى من عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال انخفاض معدلات النمو الإنتاجية حيث ينعكس سلبا على معدلات البطالة.

دراسة (Sule.O & et al, 1996, pp. 189-211) هدفت هي أيضا إلى دراسة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي و البطالة حيث تم ربطها بالنمو المحلي الإجمالي للفرد الواحد لعينة من 113 دولة خلال الفترة 1950-1982. و توصلت النتائج إلى أنه في الدول و الفترات الزمنية التي تتميز بعدم الاستقرار السياسي بدرجة عالية يكون النمو أقل بكثير في الدول الأقل منها استقرارا سياسيا.

نجد أيضا دراسة (Sidamora,Z & et al, 2015, pp. 694-699) التي تهدف إلى تقييم أوضاع عدم الاستقرار السياسي و تداعياتها الاجتماعية لأحداث الربيع العربي على اقتصاديات الدول العربية بعد مرور خمس سنوات من الثورات مع التركيز على حالات ثلاث دول في شمال إفريقيا بما فيها تونس، ليبيا و مصر. حيث توصلت النتائج إلى إظهار العواقب الوخيمة التي ألمت باقتصادات الدول الثلاثة، حيث عرفت ركودا اقتصاديا شاملا بما فيها ارتفاعا لمعدلات البطالة.

2. طبيعة تأثير فعالية الحكومة في تغير معدلات البطالة :

تكتسي الحوكمة أهمية بالغة لكونها تحكم الرقابة على إدارات المؤسسات بما يحسن أدائها وممارساتها ، في ظل التزايد المستمر و المتنامي للمنافسة .حيث بينت الدراسة دور الحوكمة في تحسين الأداء التنافسي بمؤشراته (الجودة ، الانتاجية ، الربحية ، التحكم في التكاليف و الحصة السوقية) في المؤسسات الاقتصادية .وخلصت إلى أهمية الدور الذي تلعبه الحوكمة في رفع كفاءة الأداء التنافسي في ظل التغيرات البيئية و اشتداد التنافس بين المؤسسات . (دداش و بوزيان، 2014، صفحة 242) والذي نفسره نحن بخلق فرص عمل ورفع معدلات التشغيل داخل القطاع.

أثبتت دراسة (د.بكريتي و أ.د لعيد، 2020، الصفحات 349-351) بعنوان الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة من 2000 إلى 2019 إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري بنسبة 20 % تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام ب 6.2% إلى غاية 2019.

قام كل من (دقيش و بوزيان، 2020، الصفحات 348-349)بدراسة أثر الإنفاق الحكومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة من 1988 الى 2018 حيث توصلت الدراسة إلى أن: الانفاق الحكومي، أسعار النفط ،الناتج المحلي، لها تأثير سلبي ومعنوي على معدلات البطالة خلال فترة الدراسة وهذا باستخدام نموذج ARDL.

إضافة الى الدراسات السابقة الذكر و التي اعتبرت أن متغيرات الاقتصاد الكلي و الاستقرار السياسي هي بمثابة مفسرات لتغيرات معدلات البطالة فإن دراسات أخرى أظهرت دور فعالية الحكومة في التأثير على البطالة. في هذا السياق هدفت مجموعة من الدراسات إلى تحليل طبيعة هذه العلاقة حيث اعتبرت أن برامج الحكومة تؤثر بشكل كبير على معدلات البطالة.

هدفت دراسة (Shabbir & et al, 2019, pp. 160-181) إلى تحديد العلاقة الرابطة بين فعالية الحكومة و البطالة على المدى الطويل و القصير لاقتصاديات جنوب أسيا لفترة 1994-2016. و توصلت إلى النتائج وجود علاقة سلبية بين المتغيرين.

الدراسة التي قام بها (O'Nwachukwu, Chinedu, 2016,pp. 3593-3595) هدفت إلى دراسة محددات معدل البطالة في نيجريا الانفاق الحكومي الذي يترجم برامج الحكومة للفترة 1980-2016. حيث باستعمال طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذج (OLS) ، تبين أن للإنفاق الحكومي أهمية إحصائية في تفسير تغيرات معدلات البطالة في نيجريا، بحيث تربط بينهما علاقة سلبية.

من جهة أخرى قام (Selase, 2019, pp. 47-57) بتحليل العلاقة الرابطة بين البطالة و الإنفاق العام المفصل (إنفاق على البنية التحتية و التعليم، الإنفاق على الصحة و الإنفاق على الدفاع) في بعض البلدان الإفريقية للفترة الممتدة من 2000-2017 باستخدام طريقة (GMM) .

أظهرت النتائج أن الإنفاق على البنية التحتية و التعليم يقلل من معدلات البطالة و ذلك عن طريق تعزيز المهارات و التطوير و التدريب. في حين أن الإنفاق على الصحة يزيد من معدلات البطالة مع زيادة سوء إدارة الأموال الحكومية بسبب الفساد. بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي على الدفاع يرتبط ايجابا بالبطالة و ذلك لتركيز الدول على تحقيق الأمن و محاربة الجرائم التي ترفع من معدلات البطالة.

(Abu-Saif, Torki M,2016,pp. 86-95) درسا العلاقة بين البرامج الحكومية (خطة التنمية الاقتصادية ، الاجتماعية و المهنية) و معدلات البطالة لدولة الأردن في الفترة من 2004-2014، حيث أظهرت النتائج بأن معدلات البطالة انخفضت في هذه الفترة نتيجة تنفيذ برنامج حكومي مكثف و ذلك من خلال توفير فرص العمل الفعلية و تعديل و تنظيم سوق العمل، حيث تم استخلاص سلبية العلاقة الرابطة بين البطالة و فعالية الحكومة، إذ كلما كانت الحكومة فعالة قلت معدلات البطالة.

3. واردات الموارد الطبيعية كمفسر لمتغيرات معدلات البطالة :

بما أن الجزائر التي تمثل عينة دراستنا الحالية هي دولة ريعية ارتأينا إدماج الدراسات الهادفة إلى تحليل العلاقة بين واردات الموارد الطبيعية و متغيرات معدلات البطالة. حيث تفسر هذه العلاقة نظريا بالاستناد الى فرضية "العلة الهولندية" " Dutch Disease " التي تعتبر أن تطور قطاع الموارد الطبيعية قد يؤدي إلى إعادة توزيع رؤوس الأموال و العمال على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى. و بالتالي يتم انتقال عوامل الإنتاج بما في ذلك العمال من القطاعات الاقتصادية إلى القطاع النامي (قطاع الموارد الطبيعية) حيث ينعكس ذلك سلبا على أداء جل بقية القطاعات الأخرى التي تمثل أهمية كبيرة للبديل الريعي.

إضافة إلى أن زيادات واردات الموارد الطبيعية تحسن الميزان التجاري مما يؤدي إلى ارتفاع للعملة حيث ينعكس ذلك سلبا على الوضعية التنافسية في الأسواق المحلية و الدولية.

من جهة أخرى، شرح فرضية "العلة الهولندية" يعتمد كذلك على سياسة الإنفاق. حيث أن الواردات الإضافية الناتجة من بيع الموارد الطبيعية تؤدي الى الزيادة في الطلب على السلع و الخدمات الغير متداولة بعيدا عن القطاعات الصناعة. فابتعاد اليد العاملة عن التصنيع ينعكس سلبا على سعر الصرف الحقيقي. مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية و جعل السلع

المستوردة أقل سعرا و بالتالي فهي مفضلة للمستهلك المحلي مما يهدد المنتوج المحلي بالإضافة إلى القطاعات البديلة الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض فرص العمل و ارتفاع معدلات البطالة.

يعتبر الاقتصاد الجزائري ريعي بامتياز إذ يحتل فيه قطاع المحروقات مكانة هامة ويساهم بنسبة 97 بالمائة من إجمالي الصادرات مايدل على أن الاقتصاد الجزائري أحادي التصدير وذلك في ظل تهميش يشهده قطاعي الصناعة و الفلاحة مع بروز لقطاع المحروقات.

إن أغلب الدول العربية والإفريقية تتأثر بتقلبات أسعار النفط باعتباره مورد طبيعي مهم جدا لاعتمادها في تمويل اقتصاداتها وتوازناتها المالية كليا أو جزئيا على تصديره أو استيراده وهذا ما توصلت إليه دراسة (ولد بن زازة، 2020، الصفحات 491-492) بالاعتماد على هذه الفرضيات نجد عدة دراسات تجريبية هدفت إلى تحليل العلاقة بين واردات الموارد الطبيعية و تدهور اقتصاديات الدول بما يخص ارتفاع معدلات البطالة. بحيث حسب الدراسة التي قام بها Andrew, (Sachs, 1995,pp. 43-76) أن الاقتصاديات التي تمتلك معدلات عالية من واردات الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الإجمالي تحقق معدلات نمو منخفضة مقارنة مع الدول التي لا تمتلك موارد طبيعية كثيرة.

من جهة أخرى دراسات (Auty R, 2004) قد دعمت فرضية لعنة الموارد الطبيعية و ضعف أداء الدول النامية المالكة لوفرة الموارد الطبيعية مقارنة بالدول التي تعاني نقص في الموارد الطبيعية. دراسة (Fattah E R, 2017,pp. 952-958) هي الأخرى قامت بتحليل طبيعة العلاقة الرابطة بين واردات الموارد الطبيعية (نفط و الغاز الطبيعي) و معدلات البطالة في دول OPEC و OA PEC على المدى الطويل و القصير خلال فترة 1991-2016. حيث أظهرت النتائج تأثير كبير و علاقة إيجابية على المدى الطويل بين واردات الموارد الطبيعية و معدلات البطالة، مما زاد من تأكيد فرضية تأثير لعنة الموارد الطبيعية على الاقتصاديات الريعية.

إن تأثير العلة الهولندية على اقتصاديات الدول الربيعية قد كانت و لا زالت محور اهتمام العديد من الباحثين الذين اعتبروا أن صادرات الموارد الطبيعية تعتبر نقمة على الدول التي تسيء تسييرها. (Al-asadi Y A, 2014, pp. 33-56) ، (Benzine & Rahmane, 2018)، (Medouri, 2019, p. 469) .

قام (Loungani P, 1986,pp. 536-539) هو أيضا بدراسة تأثير اضطرابات سوق النفط العالمية على سوق العمل الأمريكية. حيث أظهرت النتائج أن زيادات أسعار النفط في سنوات 50 و 70 قد أدت الى ارتفاع في معدلات البطالة خلال تلك الفترة و بالتالي أكد علاقة السببية الإيجابية بين البطالة و أسعار النفط.

(Kocaarslan & et al, 2019, pp. 1-29) درسوا تأثير أسعار النفط و أسعار الفائدة على البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية. حيث أظهرت النتائج أن ارتفاع واردات النفط تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة مما ينعكس سلبا على معدلات البطالة حيث يؤدي بها إلى الارتفاع. بالإضافة إلى أن الباحثون لخصوا أليات تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد و بالخصوص على معدلات البطالة. حيث أن الزيادة في أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض مدخلات القطاعات البديلة و الأساسية مما ينجم عن ذلك تباطؤ في الإنتاج و بالتالي ارتفاع معدلات البطالة.

من جهة أخرى، إن ارتفاع أسعار النفط تنتج عليها زيادة الطلب على النقود و زيادة أسعار الفائدة مما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية بما فيها ارتفاع معدلات البطالة بالإضافة إلى أن تأثير التضخم المتزايد الناتج عن ارتفاع أسعار النفط قد يجبر السلطات النقدية على انتهاج سياسات مشددة مما ينتج عنه تدهور مناخ الاستثمار حيث ينعكس سلبا على معدلات البطالة.

إن ارتفاع أسعار النفط يجبر الشركات المنتجة للنفط على التكيف مع الوضع بإعادة تخصيص العمالة و رأس المال عبر القطاعات مما ينعكس بشكل واضح على معدلات البطالة على المدى الطويل.

2- محددات الاقتصاد الكلي وتغيرات معدلات البطالة :

حاولت العديد من الدراسات تحليل محددات الاقتصاد الكلي لتغيرات معدلات البطالة بما فيهم دراسة (Maqbool & et al, 2013, pp. 191-204) التي هدفت إلى تحليل محددات البطالة في باكستان بفترة 1976-2012، حيث تم اختيار مؤشر السكان، الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم و الديون الخارجية كمتغيرات الاقتصاد الكلي و التي من شانها تفسير ظاهرة البطالة في باكستان. أظهرت نتائج الدراسة أنه جميع هاته المتغيرات تعتبر محددات مفسرة لمعدلات البطالة في باكستان على المدى القصير وكذلك الطويل.

(Khola , Aurangzeb,2013, pp. 224-228) درسوا محددات الاقتصاد الكلي لمعدل البطالة في كل من دولة الصين، الهند و باكستان للفترة 1980-2009 حيث قاما الباحثان باعتبار كل من التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف و معدل تزايد السكان كمحددات مفترضة لمعدلات البطالة. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية موجبة لكل من هذه المتغيرات على المدى الطويل لدولة باكستان والتي تعكس التفسير النظري (الذي يعتبر أن العلاقة سالبة). و السبب راجع الى مستوى الفقر المرتفع وعدم نجاعة سياسة الاستثمار الأجنبي، بينما بالنسبة للصين و الهند فإن العلاقة سلبية و تواكب قانون OKUN.

من جهة أخرى تم دراسة المحددات الاقتصادية لمعدلات البطالة لدول غرب إفريقيا لفترة 1991-2014 من طرف (Folawewo & Adeboje, 2017, pp. 197-210) باستخدام طريقة

المربعات الصغرى المعدلة FMOL أظهرت النتائج أن جل المتغيرات مفسرة للمعدل البطالة ، بما فيهم الناتج المحلي الإجمالي له تأثير سلبي على معدل البطالة لكن غير معنوي. بينما التضخم له تأثير إيجابي على البطالة ، مما يشير إلى بطلان فرضية منحنى فيليبس.

ومن النتائج الأخرى للورقة الأثر الإيجابي لإنتاجية العمل على معدل البطالة ، وهو ما يعكس المقايضة بين إنتاجية العمل والعمالة. اضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر والدين الخارجي لهما تأثير سلبي على البطالة، بينما للنمو السكاني تأثير إيجابي.

دراسة (Falguni Pattanaik, Narayan,2014,pp.137-154) هدفت هي الأخرى إلى تحديد المتغيرات المفسرة لكثافة العمالة لفترة 1993-1994 و 2009-2010 ل15 ولاية هندية. بحيث بينت النتائج أنه كل من العمالة و الناتج المحلي الإجمالي وعدم استقرار الأسعار ورأس المال البشري هي عوامل مفسرة لتغيرات معدل البطالة في الهند.

(Andrei & et al, 2009, pp. 317-322) قاموا بتجربة فرضية قانون OKUN في دولة رومانيا لسنتي 2000 و 2008، أوضحت الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي يرتبط سلبيا بمعدلات البطالة، علما أنه حسب النتائج التي تم التوصل إليها ارتفاع نقطة مئوية واحدة من البطالة يرتبط بانخفاض بنسبة نصف نقطة مئوية من نمو الناتج المحلي الإجمالي.

من جهة أخرى قام كل من (Sahoo, Jayantee,2019,pp. 115-128) بتحليل العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي و بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (معدل البطالة ، الناتج المحلي الإجمالي ، مؤشر أسعار المستهلك كبديل للتضخم ، تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ومعدل معرفة القراءة والكتابة والقوى العاملة) في دولة الهند خلال فترة 1991-2017، حيث باستخدام اختبار التكامل ونموذج تصحيح خطأ (VECM) واختبار السببية Granger أشارت النتائج إلى وجود علاقة طويلة المدى بين معدل البطالة و المتغيرات السابقة الذكر.

دراسة أخرى قام بها (Doğan,2012,pp. 71-78) بهدف دراسة كيفية استجابة البطالة لصدمات الاقتصاد الكلي بالنسبة للفترة 2000-2010، أظهرت النتائج بأن ارتفاع معدلات الناتج المحلي الإجمالي والتضخم تقلل من البطالة. من ناحية أخرى، فإن ارتفاع معدلات سعر الصرف وسعر الفائدة بين البنوك يزيد من معدلات البطالة حيث تتوافق نتائج الدراسة مع منحنى Phillips و فرضية قانون Okun.

من جهته (Abugamea,2018,pp. 49-67) درس علاقة البطالة بمتغيرات الاقتصاد الكلي بما فيها الناتج المحلي الإجمالي ، التضخم ،القوى العاملة ، التجارة الخارجية والقيود المفروضة على حركة العمال في فلسطين خلال الفترة 1994-2017. وذلك باستخدام التحليل الاقتصادي طريقة

OLS لدراسة العلاقة بين البطالة. بحيث تظهر النتائج أن كل تلك المتغيرات تعتبر مفسرة للبطالة في فلسطين. و ذلك بتأثير الناتج المحلي الإجمالي سلبي على البطالة ، التضخم وقوة العمل والقيود المفروضة على حركة العمال تؤثر ايجابا على البطالة. بينما التجارة الخارجية لم تؤثر على البطالة في هذه الدراسة.

من جهة أخرى قام الباحثان (Eita, Johannes M,2010,pp. 92-104) بدراسة محددات البطالة في ناميبيا للفترة 1971-2007. حيث تم تقدير نموذج البطالة مع بعض متغيرات الاقتصاد الكلي بتوظيف طريقة الاقتصاد القياسي Engle-Grangertwo-step. أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين البطالة والتضخم في ناميبيا. أيضا ترتبط البطالة ارتباطا سلبيا بالناتج المحلي الإجمالي ، بالإضافة أن معدلات البطالة تؤول إلى الارتفاع في حالة زيادة أجور العمال . بينما تؤدي الزيادة في الاستثمار إلى انخفاض البطالة بشكل ملحوظ.

3- النموذج القياسي:

بعد حصر عدد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في البطالة من خلال تقدير الأدبيات النظرية ومن خلال بعض الدراسات السابقة يتم صياغة النموذج الخاص بالظاهرة (البطالة) وتقديره.

تتمثل متغيرات الدراسة في : المتغير التابع ويتمثل في معدل البطالة ويرمز له ب U.

المتغيرات المفسرات تتمثل في :-حجم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ويرمز له ب GDPR ، واردات الوقود ويرمز لها ب OIL ، مؤشر الاستقرار السياسي و يرمز له ب POLSTB ، تقدير فعالية الحكومة ويرمز له ب GOV، بعد تحديد المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي وبعد تجميع البيانات الخاصة بالمتغيرات حيث يتم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لتقدير النموذج. يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج إذ يعد من أولى مراحل بناء النموذج القياسي حيث شكل الدالة هي كالآتي:

$$U_i = \beta_0 + \beta_1 GDPR_i + \beta_2 OIL_i + \beta_3 POLSTB_i + \beta_4 GOV_i + \varepsilon_i$$

حيث أن:

i : تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة i

$\beta_4 ، \beta_3 ، \beta_2 ، \beta_1 ، \beta_0$: تمثل معلمات النموذج.

إن طابع النموذج القياسي احتمالي لهذا يتم إدراج حد الخطأ ε_i الذي ينوب على بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في النموذج ولكن يصعب قياسها .

4- نتائج تقدير النموذج

الجدول رقم (1): نتائج تقدير النموذج الخطي لمعدل البطالة خلال الفترة من 2000-2018

Dependent Variable: U
Method: Least Squares
Date: 06/12/21 Time: 14:55
Sample: 2000 2018
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	41.09120	2.101055	19.55742	0.0000
GOV	-0.370146	0.070157	-5.275936	0.0001

U = 41.0912032519 - 0.00328317168184*GDPR + 0.171411657466*OIL - 0.444635885402*POLSTB - 0.37014608248*GOV

N=19 R^2=0.955 Adjusted R-squared =0.94 F=74.95 Prob (F)=0.000000

R-squared	0.955389	Mean dependent var	14.96763
Adjusted R-squared	0.942642	S.D. dependent var	6.606280

حيث أن * هي القيم الاحصائية لt

N : عدد المشاهدات

R^2 : معامل التحديد

Adjusted R-squared : معامل التحديد المعدل

F : احصائية فيشر

Prob (F) : احصائية الخطأ

DW : احصائية ديربن واتسون Durbin –Watson

4-1-الدراسة الاقتصادية والاحصائية للنموذج الخطي

- **الدراسة الاقتصادية**

-بالنسبة لمعامل الناتج المحلي الاجمالي (B_1) نلاحظ أن إشارته سالبة ومعنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 1% أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (البطالة) والمتغير المفسر (الناتج المحلي الاجمالي) وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية حيث إذا تغير الناتج المحلي بالزيادة بوحدة واحدة فإن معدل البطالة ينخفض ب 0,003283 وحدة.

-بالنسبة لمعامل واردات الوقود (B_2) فقد جاءت إشارته موجبة ومعنوية احصائيا عند مستوى 5% أي أن العلاقة موجبة بين المتغير التابع الذي يمثل البطالة والمتغير المفسر (واردات الوقود) وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية حيث إذا تغير الناتج المحلي بالزيادة بوحدة واحدة فإن معدل البطالة يرتفع ب 0.171412 وحدة.

-بالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي (B_3) فقد جاءت إشارتها سالبة ومعنوية إحصائيا عند مستوى 1 % أي أنه يوجد علاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المفسر (الاستقرار السياسي) وتتوافق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية حيث إذا زاد حجم الاستقرار السياسي بوحدة واحدة ينخفض معدل البطالة ب 0,444636 وحدة.

-بالنسبة إلى معامل تقدير فعالية الحكومة (B_4) فإن إشارته سالبة ومعنوية إحصائيا عند 1 % أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المفسر (تقدير فعالية الحكومة) وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية حيث إذا زادت هذه الأخيرة بوحدة واحدة ينخفض معدل البطالة ب 0,370146 وحدة.

- **الدراسة الاحصائية:**

لاختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد لابد بالأخذ بمجموعة من المعايير القياسية وأخرى معايير احصائية لاختبار مدى ثقة الاحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث سيتم اختبار معنوية المعلمات الفردية باستخدام احصائية (T student) واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام احصائية Fisher ومعامل التحديد (R^2) والتقييم القياسي للنموذج من خلال احصائية Durbin Watson .

اختبار معنوية المعالم:

تستخدم إحصائية T student لتقييم معنوية معالم النموذج ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع .

فرضية العدم H_0 : المتغيرات الاقتصادية ليس لها أثر معنوي على معدل البطالة.

الفرضية البديلة H_1: المتغيرات الاقتصادية ليس لها أثر معنوي على معدل البطالة.

يمكن توضيح نتائج اختبار student من خلال الجدول (الجدول رقم 2) حيث توضح من خلاله قيمة T المحسوبة وT الجدولية وأدنى مستوى معنوية Prob وذلك عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (2) : نتائج اختبار student للنموذج المقدر

المتغيرات	المعلمات	قيم T المحسوبة	قيم Tالجدولية	أدنى مستوى معنوية prob
C	41,09120	19,55742	4,140	0,0000
GDPR	-0,003283	9,453800	4,140	0,0000
OIL	0,171412	5,275936	4,140	0,0130
POLSTB	-0,444636	2,843551	4,140	0,0023
GOV	-0 ,370146	3,714385	4,140	0,0001

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 9

القيمة الجدولية نستخرجها من جدول student عند نفس مستوى معنوية أي 5 % وبدرجة (n-k) وتساوي 14=5-19 أي 4.140= $T_{n-k}^{\alpha} = T_{14}^{0,05}$

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن : $T_{cal} > T_{tab}$ وبهذا نرفض الفرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن المتغيرات الاقتصادية لها أثر معنوي على معدلات البطالة ويشير هذا الاختبار إلى أهمية المتغيرات المستقلة في تفسير المتبع التابع.

اختبار المعنوية الكلية للنموذج

يتم الاعتماد على معامل التحديد R^2 واختبار فيشر Fisher لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه انطلاقا من الجدول رقم 1 .

✓ **معامل التحديد R^2 :** ان القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب R^2=0.955 وهي قريبة من الواحد حيث أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 95,5% والباقي يدخل ضمن هامش الخطأ.

✓ **اختبار احصائية Fisher :** يهدف هذا الاختبار إلى معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: تنص على إنعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع (النموذج غير مناسب) أي : $H_0: B_1 = B_2 = B_3 = B_4$

الفرضية البديلة: تنص على وجود على الأقل معامل من بين المعاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم (النموذج مناسب) أي : $H_1: B_0 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4$

يتم مقارنة القيمة المحسوبة cal والتي تقدر ب 74.95 مع القيمة الجدولية F_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر F عند مستوى معنوية 5 % ودرجة الحرية للبسط والمقام كالتالي :

$$F_{n-k}^{k} = F_{19-4-1}^{4} = F_{14}^{4} = 3,112$$

ومنه نلاحظ بأن $F_{tab} < F_{cal}$ ومنه سنرفض الفرضية العدم H_0 التي تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع أي المتغيرات المستقلة تساوي الصفر ماعدا الثابت ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغيرات المفسرة إذن النموذج معنوي كليا ما يعني بأن النموذج المقدر مناسب.

2-4-مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات التباين:

أولا :اختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey :

الجدول رقم (3) :نتائج الاختبار الذاتي لBreusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.050637	Prob. F(2,12)	0.9508
Obs*R-squared	0.159008	Prob. Chi-Square(2)	0.9236

نلاحظ من خلال نتائج الاختبار المبينة في الجدول بأن Prob=0,9236 >5% هذا يعني أنه لا يوجد مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات بدرجة تأخير 2 و Prob=0,7033 >5% بدرجة تأخير 1.

ثانيا: اختبارعدم ثبات التباين ل Arch :

الجدول رقم (4) : نتائج اختبارعدم ثبات التباين ل Arch

Heteroskedasticity Test : ARCH			
F-statistic	0.029482	Prob. F (1,16)	0.8658
Obs*R-squared	0.033106	Prob. Chi-Square (1)	0.8556

نلاحظ من خلال نتائج الاختبار المبينة في الجدول بأن Prob=0,8556 >5% هذا يعني أنه لا يوجد مشكلة عدم ثبات التباين بين المتغيرات بدرجة تأخير 1 .

5-الخاتمة:

حاولنا من خلال هذا البحث التطبيقي القيام بدراسة قياسية لأثر أهم المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2018 وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

-أظهرت نتائج تقدير النموذج الخطي لمعدل البطالة خلال فترة الدراسة بأن المتغيرات المفسرة للبطالة والتي تتمثل في كل من معامل الناتج المحلي الاجمالي وكذا مؤشر الاستقرار السياسي ومعامل تقدير فعالية الحكومة كلها معنوية احصائيا عند مستوى 1%.بالنسبة لمعامل واردات الوقود فهو معنوي احصائيا عند مستوى 5%، كما تتفق جميع هذه النتائج مع النظرية الاقتصادية.

-لاختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد قمنا بالاعتماد على مجموعة من المعايير القياسية وأخرى معايير احصائية لاختبار مدى ثقة الاحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث أظهرت نتائج اختبار (T student) رفض الفرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 أي أن المتغيرات الاقتصادية لها أثر معنوي على معدلات البطالة ويشير هذا الاختبار إلى أهمية المتغيرات المستقلة في تفسير المتبع التابع.

-بالنسبة لاختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام احصائية Fisher ومعامل التحديد (R^2) والتقييم القياسي للنموذج من خلال احصائية Durbin Watson . أظهرت النتائج أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغيرات المفسرة إذن النموذج معنوي كليا ما يعني بأن النموذج المقدر مناسب.

-أما بالنسبة لاختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات التباين بينت نتائج الاختبار أن النموذج خالي من المشاكل الاقتصادية كمشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات التباين.

في الأخير يمكن القول بأن نتائج الدراسة التي توصلنا اليها أثبت صحة الفرضية التي قمنا بافتراضها كما أن نتائج الدراسة تناسبت مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية وهذا لكل من الناتج

الاجمالي الحقيقي ،واردات الوقود، مؤشر الاستقرار السياسي وتقدير فعالية الحكومة. ما يعني أن معدلات البطالة تتأثر بشكل كبير بالمتغيرات المفسرة.

المراجع:

المراجع باللغة العربية

1. أسيا زواد. (2020). العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2001-2018. مجلة المالية والأسواق، 03(المجلد 07)، 323-337.
2. أمنة دداش، و عثمان بوزيان. (01 09, 2014). الحوكمة و دورها في تحسين الأداء التنافسي للمؤسسات الاقتصادية. مجلة المالية والأسواق، 4(1)، 229-245.
3. باتول بن رحو، و الحاج بن زيدان. (15 09, 2020). دراسة قياسية لأثر نفقات البنية التحتية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر وفق نموذج بارو 1990 للفترة من 1990-2017. مجلة المالية والأسواق، 2(المجلد 7)، 247-269.
4. بومدين د.بكريتي، و محمد أ.د لعيد. (2020). الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية 2000-2019. مجلة المالية والأسواق، 02(المجلد 07)، 333-355.
5. جمال دقيش، و العجال بوزيان. (28 09, 2020). دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة من 1988-2018 باستخدام نموذج ARDL. مجلة المالية والأسواق، 3(المجلد 7)، 338-354.
6. زهرة ولد بن زازة. (15 09, 2020). تأثير تقلبات أسعار البترول على ميزان مدفوعات الدول العربية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر. مجلة المالية والأسواق، 2(7)، 475-493.

7. زينب زميت، و عبد القادر حفاي. (2020). سياسة التمويل التضخمي والنمو الاقتصادي- حالة الجزائر 2016-2019. مجلة المالية والأسواق، 03(المجلد07)، 274-292.
8. فاطمة الزهراء زرواط ، و محمد مناد. (01 09, 2015). تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها علي النمو الاقتصادي للفترة:1999- 2014. مجلة المالية والأسواق، 2(1)، 1-32.
9. يوسف علي الأسد. (2014). تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي. المجلة الاقتصادية / العدد السابع والثلاثون / المجلد العاشر / تشرين الثاني، 33-56.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Abugamea, G. (2018). Determinants of Unemployment: Empirical Evidence from Palestine. Munich Personal RePEc Archive.
2. Abu-Saif, M. A., & Torki M, A.-F. (2016). The Relationship between Government Programs and Unemployment Rates in Jordan (2004-2014). Research Journal of Finance and Accounting Vol.7, No.10, 86-95.
3. Aisen, A., & Francisco , J. (2011). How Does Political Instability Affect Economic Growth? International Monetary Fund Working Paper / WP/11/12, 2-26.
4. Andrei, D. B., Dedu , V., & Enciu , A. (2009). The Correlation Between Unempoyment And Real Gdp Growth.A Study Case On Romania. Annals of Faculty of Economics, University of Oradea, Faculty of Economics, vol. 2(1), 317-322.
5. Aurangzeb, D., & Khola, A. (2013). Factors Effecting Unemployment: A Cross Country Analysis. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 219-230.
6. Auty, R. M. (2004). Resource Abundance and Economic Development. Oxford, United Kingdom: Oxford University Press.

7. Azeng, T. F., & Thierry U, Y. (2013). YOUTH UNEMPLOYMENT AND POLITICAL INSTABILITY. AFRICAN DEVELOPMENT BANK GROUP Working Paper No. 171, 1-25.
8. Benzine, H., & Rahmane, A. (2018, 2 21). The impact of Dutch disease on the economies of oil-producing countries :Algerian case. Journal of Economic Institutions Performance(12), 291-304.
9. Colino, A. (2012). Conflict Resolution Processes, Uncertainty and Labor Demand. Journal of Peace.
10. Doğan, T. T. (2012). Macroeconomic variables and unemployment: The case of Turkey. INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMICS AND FINANCIAL ISSUES.
11. Eita, J. H., & Johannes M, A. (2010). Determinants of Unemployment in Namibia. nternational Journal of Business and Management Vol. 5, No. 10;, 92-100.
12. Falguni Pattanaik, & Narayan , C. (2014). Macroeconomic Determinants of Employment Intensity of Growth in India. The Journal of Applied Economic Research, vol. 8, 2, 137-154.
13. Fattah, E. R. (2017). Natural Resource Rents and Unemployment in Oil Exporting Countries. Asian Economic and Financial Review, Asian Economic and Social Society, vol. 7(10), 952-958.
14. Kocaarslan, B., Mehmet, S., & Ugur, S. (2019). The Asymmetric Impact of Oil Prices, Interest Rates and Oil Price Uncertainty on Unemployment in US. SSRN Electronic Journal / 10.2139/ssrn.3478557, 1-32.
15. Loungani, P. (1986). Oil Price Shocks and the Dispersion Hypothesis. The Review of Economics and Statistics, vol. 68, issue 3,, 536-39.
16. Maqbool, M. S., Tahir, M., Abdul, S., & Minallah, M. N. (2013). Determinants of unemployment Empirical Evidences from Pakistan. Pakistan economic and social review 51(2), 191-207.

17. Medouri, A. (2019, 12). Natural resource abundance and inflation dynamics in Algeria. Economic Researcher Review, 12(7), 469-490.
18. O., A., Folawewo , O., & Adeboje. (2017). Macroeconomic Determinants of Unemployment: Empirical Evidence from Economic Community of West African States. African Development Review , Volume29, Issue2.
19. O'Nwachukwu, & Chinedu, I. (2016). Determinants of the Rate of Unemployment in Nigeria. International Journal of Information Research and Review , Vol. 4, No. 1, 3593-3595.
20. Sachs, J. D., & Andrew, M. W. (1995). Natural Resource Abundance and Economic Growth. NBER Working Paper No. 5398, 3-47.
21. Sahoo, M., & Jayantee, S. (2019). The relationship between unemployment and some macroeconomic variables: Empirical evidence from India. Theoretical and Applied Economics, XXVI, issue 1(618),, 115-128.
22. Selase, A. E. (2019). Impact of Disaggregated Public Expenditure on Unemployment Rate of Selected African Countries: A Panel Dynamic Analysis Approach. American International Journal of Humanities, Arts and Social Sciences Vol. 1, No. 2;, 47-57.
23. Shabbir, A., Shazia, K., Farzana, K., Amna, A., & Rana, A. J. (2019). Investigating the effect of governance on unemployment: a case of South Asian countries. International Journal of Management and Economics Volume 55: Issue 2, 160–181.
24. Sidamora, Z., Latifa, L., & Hamza, B. (2015). The Economic Consequences of the Political Instability in Arab Region. Procedia - Social and Behavioral Sciences Volume 219, 31 May, 694-699.
25. Sule , O., Phillip , S., Nouriel , R., & Alesina, A. (1996). Political Instability and Economic Growth. Journal of Economic Growth, vol.1, no.2, 189-212.